وودرو ويلسون وسياسة الولايات المتحدة تجاه تقييد الهجرة الأجنبية"

م. د. جواد رضا رزوقي السبع
كلية الآداب/ جامعة واسط

ملخص باللغة العربية

يهدف البحث الذي حمل عنوان "وودرو ويلسون وسياسة الولايات المتحدة تجاه تقييد الهجرة الأجنبية" الى بيان الظروف العامة التي أسهمت بتغيير السياسة العامة الأميركية تجاه الهجرة من التنظيم الى التحديد السنوي لأعداد المهاجرين الداخلين الى الولايات المتحدة، وتعقب وجهات الرئيس وودرو ويلسون حول المهاجرين باحثاً وسياسياً، وتوضيح كذلك كيف اسهمت المشاعر المعادية للمهاجرين في الكونكرس، خلال رئاسة ويلسون، ومنشأها، في صياغة السياسة العامة للهجرة الأجنبية. وقسم البحث الى المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، جاء فيها اهم ما وصل اليه البحث. تطرق المبحث الأول منه الى سياسة الولايات المتحدة تجاه الهجرة حتى عام ١٩١٣، مبيناً فيه اهم قوانين الهجرة التي سنها الكونكرس خلال تلك الفترة. ووصل البحث الى الاستنتاجات التالية: كان قانون عام ١٨٨٢ نقطة فاصلة في تاريخ سياسة الهجرة الأميركية، انه أشر النقطة التي بدأت بعدها الكونكرس بإصدار سلسلة من التشريعات فرضت بموجبها قيود جدية تدريجية على الهجرة والمهاجرين، والتي بحلول الحرب العالمية الأولى حددت سياسية الهجرة بثمان طرق مختلفة، وهي صنف المستثنين، ويشمل كل من العمال المتعاقدين، والاسيويين (باستثناء اليابانيين والفلبينيين)، ومرتكبي جرائم محددة، وصنف الأشخاص الذين فشلوا في ملاقاة معايير أخلاقية محددة، واشخاص مع امراض مختلفة واعاقة، وشديدي الفقر، وبعض المتطرفين والاميين. وكانت جميع القيود التي شرعها الكونكرس منذ عام ١٨٧٥ وحتى عام ١٩٢١ هي قيود "نوعية"، بدليل ان اعداد المهاجرين في العقدين الاولين من القرن العشرين شهدت ارتفاعاً كبيراً وصل الى أربعة عشر مليوناً تقريباً. كما ان بند معرفة القراءة والكتابة محل النزاع والذي نقضه كل من كليفلند عام ١٨٩٧، وتافت ١٩١٣، وويلسون عام ١٩١٥ و١٩١٧، اثبت ليكون تأثيره قليل ايضاً. اذ، على سبيل المثال، بين أكثر من الثمانمائة ألف مهاجر الذين وفدوا الى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠-١٩٢١ فقط ١,٥% من اعداد جميع الذين تم استثنائهم وابعادهم على مختلف الارضيات التي اقرتها قوانين الهجرة البالغ عددهم أربعة عشر ألف مهاجر، فقط ألف اربعمئة وخمسون شخص منهم تم ابعادهم بسبب اختبار معرفة القراءة والكتابة. وقد أفقد رفع معايير التعليم في دول جنوب وشرق أوربا لاحقاً هذا البند أهميته المستقبلية كأحد بنود تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة. وكان للحرب العالمية الأولى ونتائجها على سياسية تقييد الهجرة الأجنبية من خلال اثارتها رهاب الأجانب بين المواطنين الأميركان، وتأثير الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ من اثارتها الرهاب الأحمر، فضلاً عن الازمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ والتي خلفت ٢١% عطلين عن العمل، في ضوء كل ذلك ارتعب الاميركيون وهم يتصورون سيل من المهاجرين يدخلون أراضيهم من البلدان التي حطمتها الحرب. كل هذه الأسباب مجتمعة، دفعت الكونكرس لأول مرة في تاريخه إقرار قانون يحدد بموجبه دخول ٣% سنوياً من المهاجرين ليدشن مرحلة جديدة من سياسة تقييد الهجرة الاجنبية، وليغلق بشكل جدي الأبواب المفتوحة على مصرعيها التي دعا اليها الإباء المؤسسين لتكون الولايات المتحدة ملجأ للمضطهدين وعامل مساعد في التعجيل في بناء أمتهم الواسعة.

Abstract

The paper, entitled "**Woodrow Wilson and US Policy Toward Restriction of Foreign Migration**," aims to describe the general conditions that contributed to changing US public policy toward immigration from the organization to the annual identification of immigrants entering the United States, and to explain how the anti-immigrant sentiment in the Congress, during Wilson's presidency, and its origins contributed to shaping the general policy of foreign immigration. The research section titled "**Woodrow Wilson and the US Policy on Repatriation Abroad**" dealt with the first section of the United States' policy of translation until ١٩١٣, showing the most important immigration and public relations laws enacted by the Congress during this period.

The research reached the following conclusions: The ١٨٨٢ Act was a watershed in the history of US immigration policy. It marked the point at which the Congress began to issue a series of legislation under which serious progressive restrictions on immigration and immigrants were imposed. By World War I, immigration policy was defined in eight different ways, (Excluding Japanese and Filipinos), specific perpetrators, the category

of persons who failed to meet specific ethical standards, persons with different diseases, handicaps, very poor people, some extremists and illiterates.

From ١٨٧٥ to ١٩٢١, all restrictions introduced by the Congress were "qualitative" restrictions, showing that the number of immigrants in the first two decades of the twentieth century had risen to almost ١٤ million. The disputed article of the Bible, which was revoked by Cleveland in ١٨٩٧, Taft ١٩١٣, and Wilson in ١٩١٥ and ١٩١٧, also proved to have little impact. For example, between the more than eight hundred thousand immigrants who arrived in the United States in ١٩٢٠-١٩٢١, only ١,٥٪ of all those who were excluded and deported on various grounds approved by the immigration laws of fourteen thousand immigrants, only one thousand four hundred and fifty Of whom were expelled because of the literacy test. The lifting of educational standards in South and Eastern European countries later lost this item to its future importance as one of the restrictions on immigration to the United States.

The effects of the Bolshevik revolution in Russia in ١٩١٧ were sparked by red-phobia, as well as the economic crisis of the United States in ١٩٢٠ that left ٢١٪ unemployed, In the light of all this, the Americans were horrified by the perception of a flood of immigrants entering their lands from countries ravaged by war. For all these reasons, the Congress for the first time in its history passed a law establishing the entry of ٣٪ per year of migrants to launch a new phase of the policy of restricting foreign immigration and to close seriously open doors to its citizens called by founding fathers to be a US refuge for the oppressors Accelerate the building of their vast nation.

المقدمة

شهدت السياسية الأميركية تجاه الهجرة الأجنبية ثلاث مراحل رئيسة، امتازت المرحلة الأولى، التي امتدت من قيام الجمهورية ١٧٨٣ -١٧٨٨ حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، باتخاذ سياسة عدم تقييد الهجرة وجعل الباب مفتوحاً امام جميع المهاجرين من جميع ارجاء المعمورة، وقد امتازت المرحلة الثانية، موضع البحث، باتخاذ سياسة تقييد **"نوعي"**، امتدت من ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٢١، بينما دشنت المرحلة الثالثة، اتخاذ سياسة تقوم على تحديد اعداد المهاجرين السنوي، لتنتهي بعدها سياسة عدم تقييد الهجرة التقليدية التي أوصى بها الإباء المؤسسون للجمهورية. ويهدف البحث الى بيان الظروف العامة التي أسهمت بتغيير السياسة العامة الأميركية تجاه الهجرة من التنظيم الى التحديد السنوي لأعداد المهاجرين الداخلين الى الولايات المتحدة، وتعقب وجهات نظر الرئيس وودرو ويلسون حول المهاجرين باحثاً وسياسياً، وتوضيح كذلك كيف اسهمت المشاعر المعادية للمهاجرين في الكونكرس، خلال رئاسة ويلسون، ومنشأها، في صياغة السياسة العامة للهجرة الأجنبية، ولهذه الأسباب تم اختيار موضوع البحث.

قسم البحث الى المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، جاء فيها اهم ما وصل اليه البحث. تطرق المبحث الأول منه الى سياسة الولايات المتحدة تجاه الهجرة حتى عام ١٩١٣، مبيناً فيه اهم قوانين الهجرة التي سنها الكونكرس خلال هذه الفترة. بينما تناول المبحث الثاني موقف ويلسون من سياسة الهجرة كباحث الذي عبر عنه في كتابه تاريخ الشعب الأميركي، ورد الفعل العام من موقفه هذا الذي تم اثارته اثناء ترشيحه للرئاسة الأميركية عام ١٩١٢، واستجابة ويلسون للانتقادات التي وجهت اليه. وناقش المبحث الأخير موقف ويلسون من سياسية تقييد الهجرة الأجنبية اثناء فترة رئاسته ١٩١٣-١٩٢٠، ونقضه لقوانين الهجرة التي سنها الكونكرس خلال

الأعوام ١٩١٥ و١٩١٧ و١٩٢١، فضلاً عن اهم بنود قانون الهجرة لعام ١٩١٧، ومبررات تغيير الكونكرس لسياسة الهجرة التقليدية الأميركية بتشريعه قانون عام ١٩٢١ الذي نص على في تحديد عدد المهاجرين السنوي المسموح بدخولهم الأراضي الأميركية.

المبحث الأول: "سياسة الولايات المتحدة تجاه الهجرة حتى عام ١٩١٣"

شهدت الولايات المتحدة الأميركية منذ قيام الجمهورية عام ١٧٩٠ موجات كبيرة نسبياً من المهاجرين من كافة ارجاء الكرة الأرضية، مع ذلك بقيت نسب المولودين في الخارج من المواطنين الاميركيين مع المولودين في الداخل منذ الحرب الاهلية الأميركية ١٨٦١-١٨٦٥ حتى عام ١٩٢١ مقاربة نسبياً تراوحت بين ١١- ١٤% من العدد الإجمالي للسكان[١]. باستثناء عدد قليل من السكان الأصليين المعروفين **"بالهنود الحمر"** البالغ عددهم (٢٣٧,٠٠٠) في مقتبل القرن التاسع عشر كان جميع السكان الاميركيين من أصول اجنبية مهاجرة، لذلك تعد الولايات المتحدة هي **"امة مهاجرين"**[٢]، فكان (٦٦,٨١٠,٠٠٠) ساكن أميركي ينحدرون من اصول اوربية، البقية (٨,٨٣٤,٠٠٠) من اصول افريقية، بينما مجرد (١١٤,٠٠٠) من الأصل الشرقي من مجموع السكان البالغ عددهم (٨٤,٧٥٠,٠٠٠) ساكن[٣].

دعم الإباء المؤسسين للجمهورية الأميركية سياسية الباب المفتوح امام جميع المهاجرين الاجانب بعده شيء حيوي لتعمير أمتهم الكبيرة الواسعة. ولدعم الهجرة والمهاجرين كان جميع المهاجرين، وفقاً للدستور الأميركي، مؤهلون لشغل جميع المناصب الحكومية باستثناء الرئيس ونائبه[٤]. لذلك تميزت السنوات التسعون الأولى من عمر الجمهورية بسياسة متسامحة فيما يتعلق بقوانين الهجرة والتجنس، باستثناء القانون الذي شرع عام ١٧٩٠ الذي حدد بموجبه التجنس بالمهاجرين البيض، وكانت النية الواضحة منه منع تجنس السود من الاصول الافريقية.

ربط حوالي خمسة ملايين من الوافدين من ايرلندا وبريطانيا وألمانيا منذ عام ١٨٢٠، وهي السنة الأولى التي تم الاحتفاظ بها بسجلات إحصائية لأول مرة، وحتى بداية الحرب الاهلية، اقدارهم بأقدار الاميركيين. بل ان الحرب نفسها لم تعرقل تدفق المهاجرين بدرجة كبيرة[٥]، اذ نادى الجمهوريون عام ١٨٦٤ بتشجيع الهجرة وعملوا على اصدار تشريع يخول باستجلاب العمال مع ترتيب عقود مسبقة لهم تضمن دفع مصاريف السفر لهم مقدما[٦]. واستمر سيل المهاجرين جارفاً بعدها اذ وصل عدد الوافدين بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٢٠ الى حوالي عشرون مليوناً.

وهناك عدة أسباب دفعت بالهجرة الى الولايات المتحدة تأتي في مقدمتها الخيرات الواسعة التي امتازت بها، والمساحات الكبيرة من الأراضي غير المستغلة، وفرص العمل الكثيرة[٧]، فضلاً عن الدور الذي ادته شركات الملاحة المغامرة، لمصالحها الخاصة، في تشجيع الهجرة عبر اقامتها اتصالات مباشرة مع نابولي ودانزج وممل واثينا، واتخاذها الاف من الوكلاء في إيطاليا وبولندا وامبراطورية النمسا والمجر لاجتذاب المسافرين بالاجور الرخيصة[٨].

كل اولئك الوافدين، الذين فروا من الاضطهاد الديني ينشدون حرية العبادة، وأولئك الذين هربوا من الخدمة العسكرية والحروب، وأولئك الذين كانوا يتوقون الى مجتمع اكثر ديمقراطية، والذين كانوا يرجون النجاة من الفقر المدقع والمشاركة في ثروات العالم الجديد، كانوا جميعهم يتطلعون الى الولايات المتحدة بعدها **"ارض الميعاد"**، يحلمون بحياة افضل لأنفسهم ولأبنائهم[٩]. فضلاً عن الاسهامات الكبيرة التي قام بها المهاجرين في تنمية موارد الولايات المتحدة بنفقات زهيدة، واثرائهم الحياة والثقافة الأميركية، الا ان الهجرة خلقت مشكلات كثيرة كذلك، منها ان الهجرات اللاحقة من المهاجرين، والتي عرفت بـ **"الهجرات الجديدة"**، تميزاً لها عن الهجرات الأولى التي كانت اغلبية مهاجريها من شمال ووسط وغرب أوربا الذين انتشروا بقدر كبير من الانتظام في الأقاليم الشمالية والغربية الأميركية وتوزعوا في مهنهم بين الزراعة والصناعة بأعداد متساوية تقريباً، بينما احتشد العديد من المهاجرين **"الجدد"** سوية في عشوائيات، احياء فقيرة، في المدن الكبيرة الرئيسة[١٠]، بسبب ارتفاع تكاليف انشاء المزارع، واختفاء الأراضي الخصبة الرخيصة، مما تسبب بظهور مشاكل اجتماعية جديدة متعلقة بالإسكان والصحة العامة والامن والنظام التعليمي في مشكلة الامية والتوافق الاجتماعي[١١]، فضلا عن تسببهم بإثارة مشاعر الامتعاض من بعض الاميركيين عند رؤية القادمين **"الجدد"** يتجهون للانضمام الى المراكز الحساسة في المدن ويستولون على حكومات البلديات فيها، واخذت المعارضة ضد **"الصوت الأجنبي"** مظهراً عدائياً في **"الحزب الأميركي الوطني"** عام ١٨٤٨، الذي عرف فيما بعد بالحزب **"الأميركي المتحد"** او حزب **"لا اعرف شيئاً"**. كذلك اثارة موجات المهاجرين **"الجدد"** قلق البروتستانت من سيل الكاثوليك الوافدين الى الولايات المتحدة[١٢].

المشكلة الأكثر أهمية التي سببها سيل هجرات الوافدين الجدد هي ما اثارته من مشاعر معادية من قبل القوى العاملة الأميركية في شكل التنافس على الاعمال بسبب انضمام مئات من الاف سنوياً منهم الى صفوف العمال، تواقين للعمل في المصانع والمناجم باي اجر وفي أي أحوال تقريباً. وقد عبر عن هذا الامر أحد زعماء العمال في حينه بقوله: **"ان حياتنا محكومة بمعايير الهجرة، فان اجورنا تقوم على أساس الهجرة، كما ان أحوال اسرتنا تقاس بمقاييس الهجرة"**[١٣]. وقد كره العمال الاميركيين مزاحمة العاملين غير المهرة، من المهاجرين، والذين يسهل استغلالهم من قبل أصحاب العمل لتخفيض الاجور، او استخدامهم لكسر اضراب ما بتوظيفهم بديلا عن العمال المضربين.

لم يتعدى شكل الامتعاض العام من الوافدين الجدد حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، على مستوى التشريعات المحلية، على عرقلة تجنس المهاجرين او التركيز على منع الأجانب من تقلد المناصب، بدلاً من اتخاذ إجراءات تعمل على منع الهجرة بشكل مباشر، لكن بعد هذا التاريخ أصبحت نقابات العمال الأميركية اكثر قلقاً من عدم السيطرة على تدفق المهاجرين، لذلك ضمت جميع اتحادات العمل الأميركية الكبيرة في برامجها العامة البنود التي تفضي الى تقييد الهجرة كواحد من أهدافها الرئيسة[١٤]. وانسجاماً مع ما سبق كان هنالك ضغط متزايد على مسالة الهجرة، لاسيما فيما يخص هجرة العمال الصينيين، لذا شرع الكونكرس عام ١٨٧٥ اول قانون فيدرالي فيما يتعلق بتحديد الهجرة سمي بقانون **"بيج"**[١٥] Page Law الذي نص على التمييز بين

صنفين من المهاجرين غير الشرعيين، اشخاص مدانين بسبب جرائم غير سياسية، ونساء يتم استيرادهن لغرض الدعارة. وجعل القانون ايضاً استيراد أي شخص من الصين او اليابان او أي بلاد شرقية أخرى، بدون موافقتهم، جريمة يحاسب عليها القانون. مع ذلك استمرت هجرة الصينين بالتزايد، وشهد عام ١٨٨٢ الازدياد الأكبر للمهاجرين عموماً ومن ضمنهم الصينيين، اذ بلغ اجمالي عدد المهاجرين في تلك السنة (٧٨٨,٩٩٢) شخص، الامر الذي دفع بالكونكرس لإصدار سلسلة من القوانين التي قيدت هجرة المهاجرين الى الولايات المتحدة حسب النوع وليس حسب الكم، أي انها لم تحدد اعداد المسموح بهم سنويا للدخول اليها من قبل المهاجرين، بل شرعت القوانين التي تبعد أكثر أنواع المهاجرين **"الغير مرغوب بهم"**، او الذين عليهم اعتراضات كبيرة بالداخل، عن دخول الولايات المتحدة، وبدأت جدياً بتنظيم عملية تنفيذ هذه القوانين عبر استحداثها وكالات فيدرالية خاصة مهمتها الاشراف وتنفيذ قوانين الهجرة والتجنس ومن أهمها:

١. قانون الاستثناء الصيني لعام ١٨٨٢ :

بدأ الصينيون بالهجرة الى ولاية كاليفورنيا والغرب الأميركي بأعداد كبيرة منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. جاءوا كغيرهم من أوربا وأميركا اللاتينية وبقية دول العالم يطلبون الذهب من المناطق المجاورة لكانتون، وكانوا شبابا يطلبون الثروة. ومن الواضح ان هدف الكثير من الصينيين كان العودة مع مبلغ كبير من المال الى بلادهم الاصلية، وكثيراً ما وصف الصينيون أنفسهم هنالك بأنهم **"ضيوف"** او المقيمين بشكل مؤقت. ويبين تعداد عام ١٨٧٠ بانه كان هنالك أكثر من ثلاث وستون ألف صيني في الولايات المتحدة، ثلاث ارباعهم في كاليفورنيا، وجميعهم من الرجال تقريباً. وبالتحديد، تؤشر الحركة المعادية للعمال الصينيين في كاليفورنيا الى مايس من عام ١٨٦٩، عندما احط على الولاية في ذلك الشهر اكثر من عشرة الاف عامل سكك حديد صيني اقدامهم في سوق العمل في كاليفورنيا بعد اكمال سكك حديد المحيط الهادي الاتحادية المركزية في يوتاه في تلك الفترة، بدأ بعدها الدفع بشكل كبير نحو الهجرة الصينية الكبيرة الى تلك البلاد، الامر الذي دفع بالأجندة السياسية لاتحادات العمل الأميركية في الغرب الى قمتها ضد العمال الصينيون، على الرغم من انه كان هنالك تمييز قانوني وغير قانوني ضد الصينيون تقريبا في الحال الذي يصل فيه المهاجرين من مراكبهم الى الأراضي الأميركية[١٦].

اثار هنري جورج، مصلح متطرف ومنظر اقتصادي، ولربما لأول مرة، الشبح الزائف حول غزو الولايات المتحدة من قبل جيش اسيوي، ما سمي بالخطر الأصفر. وتلقفت بعض الصحف الأميركية هذه التصورات على صفحاتها الرئيسة، مما ولد رد فعل سلبي من هجرة العمال الصينيين. ووصل زعماء اتحادات العمل الأميركية بعد اجتماعهم الخاص لمناقشة هذه المسالة الى قرار مفاده ان **"وجود اعداد كبيرة من العمال الصينيين في الوقت الحاضر هو امر ينذر بالسوء ويجب منعه عبر إقرار تشريعات خاصة"**[١٧]. وبعد الضغوطات التي قام بها ممثلي العمال في الكونكرس الأميركي وتشريع قانون بيج، المار الذكر، استمرت المطالب بتشريع قوانين أكثر فاعلية لتقييد هجرة الصينيين لاسيما بعد ان زادت اعداد الصينيون ليصلوا الى مئة وخمسة ألف صيني عام ١٨٨٠، شرع الكونكرس في السادس من مايس ١٨٨٢، اول قانون فيدرالي عام عرف

بـ**"قانون الاستثناء الصيني"** Chines Exclusion Act علق بموجبه لمدة عشرة سنوات، جدد فيما بعد لأربعون سنة أخرى، دخول العمال الصينيون المهرة وغير المهرة والعمال الصينيون في المناجم.

كان قانون الاستثناء الصيني المحور الرئيس الذي تحولت منه السياسة الأميركية تجاه الهجرة والمهاجرين عموماً. اذ بدأ بعدها الباب **"الذهبي"** للهجرة يتأرجح تجاه موقف مغلق. وان هذا القانون ايضاً بدأ حقبة من زيادة التشريعات التي تفضي الى تقييد **"نوعي"** للهجرة الذي استمر حتى عام ١٩٢١[١٨]. وكان تنفيذ قانون الاستثناء الصيني امراً مشكوكاً به منذ البداية. اذ لم يكن للحكومة الفيدرالية في حينه مكتب خاص بالهجرة، ووقع عاتق تنفيذه في البدء على موظفي الكمارك، لكن تم تنظيم هذا الامر في التعديلات اللاحقة على قانون الاستثناء الصيني في الأعوام ١٨٨٤ و ١٨٨٨ و ١٨٩٢، وقوانين الهجرة بشكل عام. وقد كان لهذه التعديلات أثرها الواضح في تخفيض اعداد المهاجرين من العمال الصينيين الى الولايات المتحدة الذين على امتداد العقد الأول من القرن العشرين لم يصل منهم سوى عشرون الف عامل فقط[١٩]. وكان لهذا القانون وتعديلاته ايضاً الأثر الواضح في تخفيض اعداد مجمل المواطنين الأميركيين من الأصل الصيني ليصل في تعداد عام ١٩٢٠ الى ستون الف فقط[٢٠]، وهو الرقم الذي وصل اليه تقريباً اعداد الصينيون في عام ١٨٧٠.

٢. قانون الهجرة الفيدرالي لعام ١٨٨٢:

في الوقت الذي شرع به الكونكرس قانون الاستثناء الصيني تم تشريع قانون عام للهجرة في اب ١٨٨٢ بنى بموجبه القانون الإطار العام للإشراف الفيدرالي على الهجرة وحدد أصناف **"غير المرغوب بهم"** الذين سيمنعون من الدخول الى الولايات المتحدة لاحقاً. ومنع القانون دخول أي مدان، او مجنون، او ابله، او أي شخص غير قادر على العناية بنفسه او الذين سيوضعون منذ وصولهم في بيوت الفقراء على نفقة الحكومة، بسبب فقرهم المدقع او عجزهم، الا ان القانون أعفى المدانين بجرائم سياسية من منع الدخول، بعد الولايات المتحدة ملجأ لأولئك المضطهدين من قبل الحكام الأجانب. وفرض القانون جمع ضريبة راس بمقدار خمسون سنتاً عن كل مهاجر واصل عبر السفن، لتحمل النفقات الإدارية للمهاجرين، جاعلاً المهاجرون أنفسهم الذين يغطون التكاليف المرتبطة بالهجرة بعد ان كانت مجانية في السابق، وليتم جمع رسوم تجاوزت تكاليف إدارة نفقات الهجرة[٢١].

٣. قانون الهجرة لعام ١٨٩١ :

زيد قانون الهجرة الذي صدر في اذار من عام ١٨٩١ من التنظيم الحكومي للهجرة، ووفقاً للقانون تم تركيز مسؤولية تنفيذ قانون الهجرة بالفرع التنفيذي الفيدرالي، ووسع القانون ايضاً قائمة غير المرغوب فيهم والخاضعين للترحيل ايضاً، ليضم العمال الصينيون والعمال المتعاقدون الذين تدفع نفقات رحلاتهم جزئياً او كلياً، فضلاً عن منع دخول البلهاء والمجانين والفقراء ومتعددي الزوجات، والأشخاص الذين من المحتمل ان يكونوا عبئاً على الدولة، والمدانين بجرائم او جنح تتضمن فساد أخلاقي، وكذلك منع دخول الذين يعانون من امراض معدية او خطيرة[٢٢]. كذلك نص القانون ايضاً بان أي مهاجر يصبح ضمن ملاجئ الدولة **"ضمن سنة من وصوله"**، يعد على نحو رجعي، بانه دخل مخالفاً للقانون، ويرحل[٢٣].

الامر الأكثر أهمية الذي نص عليه القانون هو ربطه بين الأصناف الغير مرغوب بها بالدخول الى الولايات المتحدة مع الأصناف نفسها الموجودة مسبقاً في الولايات المتحدة لكي يكون جميع المنتمين لمثل هكذا أصناف خاضعين للاستثناء من الدخول والترحيل. وأسس القانون مكتب مراقبة الهجرة، وشمل المكتب الجديد ثلاثة موظفين ومدير، مراقب للهجرة، يتم تعيينه من قبل الرئيس، الذين سيعملون جميعهم تحت اشراف وزارة الخزانة. أصبح المكتب الفيدرالي الجديد عام ١٨٩٤ دائرة مكتب الهجرة، وهو المسؤول عن تعيين الموظفين الفيدراليين الذين يقومون بمهمة تنفيذ وفحص وترحيل المهاجرين، وحصل رئيس المكتب في السنة التالية على لقب المفوض العام للهجرة، وتم إعطائه سبع وعشرون موظفاً بضمنهم مفتشاً عن كل من الأربع وعشرون محطة تفتيش للهجرة عبر المنافذ الأميركية[٢٤]. وانسجاماً مع ما سبق تم توسيع وظيفة مكتب الهجرة الى مكتب الهجرة والتجنس عام ١٩٠٦، ونقل المكتب الى وزارة العمل مع مفوض فيدرالي خاص بإدارته.

٤. قانون الهجرة لعام ١٩٠٣ :

أضاف القانون الفيدرالي للهجرة الجديد، الذي صدر في اذار من عام ١٩٠٣، صنفين غير مرغوب بهم لدخول الولايات المتحدة، الصنف الأول هم المهاجرين المرتبطين بالعمل بالدعارة، والصنف الثاني هم الفوضويين. اذ بعد مراجعة دقيقة لجميع قوانين الهجرة، اثر اغتيال الرئيس وليم ماكنلي William McKinley (١٨٩٧-١٩٠١) عام ١٩٠١ على يد الفوضوي ليون كولغوش Leon Czolgosz (١٨٧٣-١٩٠١)، مواطن أميركي المولد من اصل روسي- بولندي، زاد الكونكرس الأميركي من قائمة الأشخاص الممنوعين ليضيف اليهم وفق هذا القانون الفوضويين الذين يؤمنون بتغيير الحكومات بالعنف واغتيال الموظفين العموميين[٢٥]. والامر المهم الاخر الذي نص عليه القانون الجديد هو توسيعه المهلة الزمنية لإبعاد الأجانب ضمن الأصناف غير المرغوب بهم من سنة الى ثلاث سنوات. أي ان أي أجنبي في الولايات المتحدة يرتكب خلال مدة ثلاث سنوات من وصوله الأراضي الأميركية عملاً يجعله ضمن الأصناف غير المرغوب بها التي نصت عليها قوانين الهجرة، يكون معرضاً للترحيل.

٥. قانون الهجرة لعام ١٩٠٧:

وصلت اعداد المهاجرين الى الولايات المتحدة في العقد الأول من القرن العشرين اعلى مستوياتها على امتداد التاريخ الأميركي، اذ بلغ مجموعهم بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٠ الى (٨,٨) مليون مهاجر، وهو اكثر من الضعفين مقارنة بالعقد السابق. وكان عدد المهاجرين في عام ١٩٠٧ الأكثر بين هذه الأعوام اذ بلغ (١,٣) مليون مهاجر لوحده[٢٦]. واستجابة للقلق الذي تسببت به هذه الزيادة في اعداد المهاجرين، شرع الكونكرس في شباط عام ١٩٠٧ قانونا خاص بالهجرة جمع من خلاله جميع قوانين الهجرة الموجودة، وسع بموجبه تقييدات الهجرة السابقة عن طريق منع الاسيويين من دخول الولايات المتحدة عبر أراضي هاواي، وضاعف ضريبة الراس الى اربع دولارات عن كل مهاجر، ووسع كذلك أصناف الغير مرغوب بهم من المهاجرين بإضافة العمال المتعاقدين ومشرفو العمل، وفرض على السفن التي تنقل المسافرين السماح بحد ادنى من الحيز على ظهر المراكب لكل مسافر، وتزويد أصحاب السفن منفيست، قائمة شحن، عن مسافريها من الأجانب يحتوي على معلومات تفصيلية حولهم[٢٧].

خلق البند التاسع والثلاثون من القانون الجديد، مفوضية هجرة أميركية، المعروفة بمفوضية ديلنكهام، نسبة الى عضو مجلس الشيوخ وليام بي. ديلنكهام William P. Dillingham (١٨٤٣-١٩٢٣)، للتحري عن مشاكل الهجرة وتأثيرها على الحياة الأميركية. وقد وفرت المفوضية تقارير تفصيلية للكونكرس فيما يتعلق بالحاجة الى تعديل قوانين الهجرة الحالية. ودعت المفوضية الى تحديد أكثر للمهاجرين، وتنفيذ اختبار معرفة القراءة والكتابة، واستمرار سياسة ابعاد الصينيين، وتقييد هجرة اليابانيين والكوريين. واوصت المفوضية في تقريرها على حتمية تحديد دخول العمال غير المهرة، وتنفيذ نظام الحصة النسبية، "الكوتة" Quota [٢٨]. كان تقرير المفوضية الذي نشر بأربعين مجلداً عام ١٩١١ من الأهمية ليكون الدافع الرئيس لتبني سياسة تقييد الهجرة خلال الأعوام القادمة في عام ١٩١٧ و ١٩٢١ و ١٩٢٤.

المبحث الثاني: "وودرو ويلسون وسياسة الهجرة اثناء ترشحه الرئاسي عام ١٩١٢"

مع توافد أكثر من عشرين مليون مهاجر الى الولايات المتحدة الاميركية في الفترة بين عام ١٨٧٠ و ١٩٢٠ بقيت نسبة الأجنبي المولد والوطني المولد واحدة الى حد كبير، تصل حوالي واحد بين كل سبعة من الوطني المولد، لكن لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة غير الكثير من الاميركيين موقفهم من السياسة التقليدية القائمة على عدم تقييد الهجرة الأجنبية الى بلادهم، فبالإضافة الى ما تم ذكره في الصفحات السابقة، كان هنالك عامل مهم لهذا التغيير، وهو اختلاف البلدان التي هاجر منها هؤلاء الوافدين. وكانت اغلبية المهاجرين في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر من المهاجرين من دول مثل بريطانيا العظمى وألمانيا والدول الاسكندنافية. لكن منذ تسعينيات القرن التاسع عشر فاق المهاجرون **"الجدد"** من جنوب وشرق أوربا، لاسيما من إيطاليا وإمبراطورية النمسا والمجر وروسيا ورومانيا وبولندا، اعداد المهاجرين **"القدامى"**[٢٩]. وقد تميز المهاجرين **"الجدد"** عن اسلافهم من المهاجرين بسماتهم المادية والدينية والثقافية واللغوية فضلاً عن امتياز مهاجريهم عموماً بالفقر وعدم المهارة والامية الى حد كبير، وكلما زادت اعدادهم تغيرت ردود الأفعال السياسية العامة من وجودهم ايضاً. فعلى سبيل المثال، هاجر في العقد الأول من القرن العشرين (٣٤٠,٠٠٠) من ايرلندا، و (٣٤٠,٠٠٠) من المانيا، بينما بلغ المهاجرون في الفترة نفسها من إيطاليا مليونان، ومن مقاطعات امبراطورية النمسا والمجر مليونان اخران. ليصل اجمالي عددهم حتى وضعت الحواجز نهائياً لصد هذا السيل، أربعة ملايين ونصف المليون من إيطاليا، وأربعة ملايين اخرين من النمسا والمجر، وبلغ اجمالي الوافدين من روسيا وبولندا في الفترة نفسها ايضاً ثلاثة ملايين وربع المليون[٣٠].

وكان وودرو ويلسون[٣١] Woodrow Wilson يكن مشاعر مشابه لمشاعر العديد من الاميركيين فيما يخص الموجة الكاسحة من المهاجرين **"الجدد"** التي كانت تشهدها الولايات المتحدة في تسعينيات القرن التاسع عشر وصاعداً عند تأليفه كتاب **"تاريخ الشعب الأميركي"** في خمسة مجلدات الذي نشر عام ١٩٠١-١٩٠٢. وكتب ويلسون في مؤلفه معلقاً على الإحصاء السكاني لعام ١٨٩٠، الذي اظهر زيادة في عدد السكان بأكثر من اثني عشر مليونا، مقارنة بالعقد السابق مشيراً: **" استمر اعداد المهاجرين بالزيادة بثبات، كما هي عليه الحال في الوقت السابق، لكن مع تغيير في المصدر، الذي اشره المهتمين بالمسالة بعدم الارتياح".** وواصل ويلسون

قوله: **"حتى ذلك الوقت كون نسبة كبيرة من شمال أوربا الجهد الرئيس للدم الأجنبي الذي أضاف كل سنة لقوى العمل الحيوية للبلاد..... لكن يأتي الان سنة بعد أخرى اعداد كبيرة من الأشخاص من الطبقات الدنيا من جنوب إيطاليا، والأشخاص الأكثر خسة من هنكاريا وبولندا".** ولم يكن لدى هؤلاء المهاجرين الجدد لا المهارة ولا الطاقة ولا روح المبادرة. مضيفاً بأنهم **"جاءوا كما لو ان بلدان جنوب أوربا كانت تخلص نفسها من العناصر الأكثر دنائه ونحاسة من سكانها"**[٣٢].

وأشار ويلسون ايضاً بان سكان ساحل المحيط الهادي حصلوا على ما ارادوه عام ١٨٩٢ عبر القانون الفيدرالي الذي نص على ابعاد جميع الصينيين الذين لم يحصلوا مسبقاً على حقوق الإقامة. ويشير ويلسون ايضاً انه حتى هؤلاء الصينيون **"كانوا ليكونوا مرغوب بهم أكثر، كعمال إذا لم يكونوا مواطنين، من اغلب المجاميع الفظة التي جاءت محتشدة كل سنة عبر الموانئ الشرقية"**. ومع وجهات نظر ويلسون المحافظة هذه، الا انه وجد نفسه في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩١٢ في موقف المدافع عن قضية الهجرة في اغلب حملته الرئاسية، بسب موجة السخط الكبيرة التي تسببها نشر اراء ويلسون، التي تضمنها في كتابه **"تاريخ الشعب الأميركي"**، من قبل سلسلة صحف **"الهيرست"** Hearst ، المعارضة لترشيح ويلسون للرئاسة لصالح المرشح الديمقراطي بيوتشامب كلارك Beauchamp Clark (١٨٥٠-١٩٢١)[٣٣]، عقد ويلسون بشكل متكرر اجتماعات مع ممثلي المجاميع الاثنية التي هاجمها في كتابه السابق الذكر لتهدئتهم وكسبهم اصواتهم في الانتخابات القادمة.

في خطاب له في نيوجرسي في اذار ١٩١٢ انتقد ويلسون تحامل البعض ضد المهاجرين الجدد مبيناً: **"ابدى بعض الأشخاص قلقهم من وجود اعداد كبيرة جداً من المهاجرين الان. لدي قلق اقل من الواصلين الجدد.... جاء الغالبية العظمى منهم وفق مبادراتهم الخاصة ولديهم هدف محدد يسعون اليه"**. وأكد ويلسون في خطابه ايضاً على حتمية ان تكون الولايات المتحدة خالية من جميع أنواع الاجحاف، وانه استنكر استعمال **"الشارحة" "-"**، بين أسماء الأميركيين مثل إيرلندي-أميركي، او الماني – أميركي، او يهودي – أميركي، **"عندما نصوت نحن جميعاً نصوت كأميركيين"**[٣٤].

استهل ويلسون بعد أسبوع في خطاب امام الفين من الاميركيين من أصل بولندي في ميلووكي، في ولاية نيويورك، حملة ثانية ضد استعمال الواصلة في بين أسماء الاميركيين، ذاكراً **"بان السهم الأصلي للمهاجرين من بريطانيا وأسكوتلندا وايرلندا، أصبحوا اقلية الان، بينما أصبح المهاجرون من البلدان الاوربية الأخرى اغلبية الان". مبيناً الا يجب إيقاف ممارسة استعمال تقديم الأصل قبل اسم أولئك الاميركيين؟ إني اشعر بطريقة ما بان اميركا أكبر من القارة التي وضعت فيها.....الأميركانية الأولى هي ان يحب أحدنا الاخر وان ننسى الأصل والمذهب"**[٣٥]. وأعلن ممثل الاتحاد الإيطالي، فريدريكو لونكو Frederico Luongo في السابع عشر من مايس ١٩١٢، من نيوجرسي، رسالة علنية من ويلسون يوضح من خلالها تعليقاته حول المهاجرين في كتابه تاريخ الشعب الأميركي، جاء فيها: **"ان المقطع الذي غالباً ما اشير اليه في كتابي، وتم تشويهه بشكل فادح، الذي أشار الى فترة محددة في تاريخنا، عندما كانت ممارسات محددة رائجة فيما يتعلق**

بالمهاجرين، والتي أصبحت ضرورية للكونكرس ان يضع حداً لها بالتشريع المشهور الذي حظر بموجبه استيراد العمال وفق العقود"[٣٦].

استمر ويلسون ليوضح **"تأثرت نوعية مهاجرينا بشكل جدي في ذلك الوقت بممارسات شركات الشحن وارباب الاعمال في البلاد الذين كانوا يجلبون من الطبقات الاكثر كسولة بعدد أكبر من البلدان الاوربية، واعداد كبيرة من العمال غير المهرة، كانت النية منهم ان يحلو محل العمال في هذا الجزء من الشاطئ وتخفيض سقف الأجور. لذلك كان الواصلين من المهاجرين من النوع الاصطناعي بالكامل، وهم لم يكونوا بالفعل يمثلون البلدان التي جاؤوا منها"**. واختتم ويلسون رسالته **"بالثناء على تقوية العرق والشخصية التي تمت اضافته لسكان الولايات المتحدة عبر الهجرة من إيطاليا والنمسا وهنكاريا والبلدان الاوربية الأخرى"**[٣٧]. وفي السياق نفسه، اخبر ويلسون احد المحررين الصحفيين من نيويورك وهو جيزي كيزمول Gezea Kende ، أميركي من اصل هنكاري، في الثاني والعشرون من تموز ١٩١٢ : **"اني اؤمن بتقييد مسؤول حول الهجرة، لكن ليست القيود التي تستثني الرجال الكفؤين الذين يسعون الى ما تعرضه الولايات المتحدة، وهو ملجأ الى أولئك الذين يسعون الى مجال حر....."**[٣٨]. ومع ايمانه بفرض قيود معقولة على الهجرة، قال ويلسون في خطاب له في الرابع من أيلول ١٩١٢ داعماً لمسالة الهجرة، بان على الحكومة الاتحادية التزام مؤكد بالمساعدة في إسكان المهاجرين حال وصولهم الشواطئ الأميركية[٣٩].

بعد أسبوع من الانتخابات الرئاسية، القى ويلسون خطاباً حول الموضوع ذكر فيه: **"كان لدى الأشخاص الذين اسسوا هذه البلاد رؤية. هم قالوا: الرجال هم اخوان...لدينا رؤية حول هذه الأخوية، هي المساعدة المشتركة، الحقوق المتساوية، نحن بصدد نشر سياسة عظيمة عبر هذه القارة التي سوف تجسد هذه الأشياء وتجعلها حقيقة. نحن سوف نبقي ابوابنا مفتوحة بوسع من اجل ان يستمتع بها أولئك الذين يسعون الى مثل هذه الأشياء من طراف الأرض عند وصولهم"**[٤٠]. وعلى الرغم من ان ويلسون لم يحاول اثبات في خطبه ومناشداته بانه لم يكن يعني ما كتبه عام ١٩٠٢، وبان ذروة اعتذاره قدمها عندما اقترح امام مجموعة من الاميركيين من أصل بولندي في نيويورك، بانه كان **"خطأ مطبعي"**، وسحب تعليقاته حول المسالة من جميع النسخ التي لم تباع بعد[٤١]، مع ذلك نجد ان مواقف ويلسون اللاحقة من قضايا الهجرة كانت إيجابية عموما، وهو يؤشر تطوراً في تفكيره فيما يتعلق بإيمانه الحقيقي بمزايا كل المهاجرين تقريباً.

المبحث الثالث: "موقف ويلسون من سياسة تقييد الهجرة الاجنبية ١٩١٣-١٩٢١"

١- ويلسون ونقض اختبار معرفة القراءة والكتابة ١٩١٥-١٩١٧ :

كان المد المعادي للمهاجرين متصاعداً عندما دشن ويلسون منصبه الرئاسي في الرابع من اذار ١٩١٣. فلم يمضي اقل من شهر حتى نقض سلفه وليم هوارد تافت William Howard Taft (١٩٠٩-١٩١٢) لائحة هجرة اقرها الكونكرس بمجلسيه، تفضي من بين اشياء أخرى، فرض اختبار معرفة القراءة والكتابة على جميع المهاجرين من عمر ستة عشر عام وصاعداً شرطاً للدخول الى الولايات المتحدة. وهي في الحقيقة مشابهة للائحة التي نقضها الرئيس الديمقراطي السابق كروفر كليفلند Grover Cleveland

(١٨٨٥-١٨٨٩و١٨٩٣-١٨٩٧) في اذار ١٨٩٧، وقد اعتقد جميعهم بان الاختبار المقترح كان غير عادلاً لأنه يعاقب المهاجرين بسبب عدم حصولهم على فرص مبكرة والتي كانوا يسعون اليها في الولايات المتحدة[٤٢].

حال استقرار ويلسون في البيت الأبيض في حزيران ١٩١٣ أعاد عضو مجلس النواب الديمقراطي جون ال. بورنت Burnett، من الاباما، رئيس لجنة الهجرة والتجنس في مجلس النواب، تقديم لائحة تقييد للهجرة Burnet Immigration Bill تتضمن بند معرفة القراءة والكتابة [٤٣]. كان الداعم الرئيس للقيود الحادة للهجرة الاتحاد الأميركي للعمل A.F.L أنظم إليهم اخرين من ضمنهم علماء اجتماع بارزين الذين وجدوا نتائج سلبية كبيرة ناجمة عن الهجرة غير المقيدة، فضلاً عن انضمام ما يسمى بالمحلين الى جماعات المؤيدة للهجرة الذين كانوا يخشون اكتساح الشواطئ الأميركية من قبل المهاجرين الكاثوليك واليهود.

اقر مجلس النواب الأميركي اللائحة في شباط ١٩١٤، وعندما حولت اللائحة لمجلس الشيوخ للتصويت عليها، بدأت الضغوط تتصاعد على ويلسون من قبل مؤيدي التقييد، عندما أعلن ويلسون عن نيته نقض الاجراء. ومع تهديد ويلسون بالنقض اقر مجلس الشيوخ اللائحة بتصويت خمسون مقابل سبعة في الثاني من كانون الثاني ١٩١٥.

تحولت انظار مؤيدي ومعارضي اللائحة نحو البيت الأبيض عندما كان ويلسون يتأمل العمل الواجب القيام به فيما يخص اللائحة. والتقى زعيم الاتحاد الأميركي للعمل، ساموئيل غومبيرس Samuel Gompers (١٨٥٠-١٩٢٤)، في السادس عشر من كانون الثاني ١٩١٥ من اجل حث ويلسون لتوقيع الاجراء[٤٤]. واتهم أحد الناطقين عن مصالح المزارعين بان المحتجين على شرط القراءة والكتابة يريدون ترويس عالم العمل في الولايات المتحدة. في الجانب المقابل تضمن معارضي تقييد الهجرة، مدراء سكك الحديد، وارباب اعمال الصناعات الأساسية، والناطقين عن المجموعات العرقية المختلفة، وزعماء الجالية اليهودية، وزعماء الكاثوليك، وان جميعهم وضحوا بان رد فعل الرئيس حول التشريع سوف يكون اختبارا عن نياته الحسنة حول المسالة[٤٥]. وبين ويلسون في رسالة خاصة كتبها في السابع من كانون الثاني ١٩١٥ العامل الحاسم المؤثر في قراره، وهو الوعود والتصريحات العلنية التي قام بها اثناء الانتخابات الرئاسية حول الموضوع الى ممثلي المجاميع الاثنية. لهذا بين ويلسون بانه **"في نظر لما قلت لهم، إني لا أستطيع ان أرى كيف سيكون ممكناً لي إعطاء موافقتي على اللائحة"**[٤٦].

بعد تردد بسيط، نقض ويلسون لائحة تنظيم المهاجرين وإقامة الأجانب في الولايات المتحدة في الثامن والعشرون من كانون الثاني ١٩١٥، مبيناً في رسالة نقضه **"بان التشريع يحسن الكفاءة وطرق معالجة مسالة الهجرة، الا ان واجبه الدستوري لم يترك له سوى خيار المعارضة"**. ذكر ويلسون في رسالة نقضه ايضاً بان الجزئيين المحددين من اللائحة التي اجبرته على اتخاذ قرار النقض، هو ابتعادها الجذري عن السياسة التقليدية الراسخة للبلاد، وهي ان تكون بوابة مفتوحة امام أولئك من البلدان الأخرى الذين يسعون الى الملجأ. وحتى هي أكثر راديكالية من ناحية التغيير في اختبار معرفة القراءة والكتابة التي ابتعدت عن اختبارات الشخصية والكفاءة، وفرضت اختبارات التي تستثني وتمنع أولئك الذين يسعون الى الحصول على فرصة للتعليم عن

طريق المطالبة بان يكون لديهم تعليم مسبق شرطاً لدخولهم[٤٧]. ولم يكن هذا الاجراء الأخير الذي واجهه ويلسون فيما يخص المسالة نفسها، ففي السنة التالية قدم بورنيت مرة أخرى لائحة هجرة مشابهة تم إقرارها في مجلس النواب بتاريخ ١٩١٦/٣/٣٠ بتصويت ٣٠٨ مقابل ٨٧، وفي مجلس الشيوخ في ١٩١٦/١٢/١٤[٤٨].

بشكل مشابه للإجراء السابق أعاد ويلسون اللائحة الى مجلس النواب في ١٩١٧/١/٢٩ مع رسالة نقض، ردد فيها مشاعر مشابهة لرسالة نقضه الأولى، جاء فيها: **"سأكون مسروراً غالباً للتعاون مع اغلب بنود اللائحة، لكني لا أستطيع تخليص نفسي من اعتقاد بان اختبار معرفة القراءة والكتابة يعد تغيير جذري في سياسة الامة التي هي غير مبررة من حيث المبدأ"**[٤٩]. وفي هذا الوقت، صوت مجلس النواب بالغالبية المطلقة لتجاوز النقض ٢٨٧ مقابل ١٠٦، وتبعه مجلس الشيوخ بتصويت ٦٢ مقابل ١٩[٥٠].

كان قانون الهجرة لعام ١٩١٧ اول قانون تقييد عام مهم للهجرة فرض تقييدات رئيسة جديدة على أصناف المسموح بهم الدخول الى الولايات المتحدة. اذ بموجبه كان على جميع المهاجرين المستقبليين فوق سن السادسة عشر ان يكونوا قادرين على معرفة القراءة والكتابة، ولو انه في حالة هجرة العوائل، كان يكفي أي من الزوجين معرفة القراءة والكتابة. وقد حدد القانون فيما يخص الاختبار على حتمية قدرة المهاجر على قراءة نص من الدستور الاميركي باللغة الإنكليزية او باي لغة معترف بها بضمنها العبرية[٥١].

خلق القانون ايضاً **"منطقة ابعاد اسيوية"** باستعمال خطوط الطول والعرض، التي شملت جنوب وجنوب شرق اسيا الذين أصبحوا ممنوعين من الدخول الى الولايات المتحدة من ضمنهم الهند وأفغانستان وبلاد فارس وبلاد العرب وأجزاء من الدولة العثمانية وجزر المحيط الهادي الاسيوية. كان التأثير العملي منه هو إيقاف الهجرة من الهند.

وسع القانون **"غير المرغوب بهم"** بدخول الولايات المتحدة ليشمل الذين يعكسون نظريات جديدة من علم النفس المقارن، فضلاً عن البلهاء ولمعتوهين والمجانين، والأشخاص الذين يعانون من خلل في العقل البنيوي، والقاصرين بدنياً وعقلياً، ومدمني الكحول، والذين يعانون من الصرع او التدرن او الامراض المعدية، وشديد الفقر والمشردين والمجرمين والعاهرات والفوضويين ومتعددي الزوجات، والمتطرفين السياسيين وعمال المتعاقدين بشكل جماعي[٥٢].

فرض القانون عقوبات شديدة على الأشخاص والشركات التي تشجع وتساعد هجرة الأشخاص الممنوعين وفق القانون، او عمال العقود. ونص القانون ان على أي شخص مهاجر تزويد معلومات تفصيلية عنه بالاسم والعمر والجنس والوصف البدني ومعرفة القراءة والكتابة والجنسية والوجهة والمهنة والحالة العقلية والبدنية والسجل الاجرامي. وخول القانون مفتشي الهجرة وموظفي الفحص الطبي وهيئات التحقيق الخاصة تنفيذ هذه التعليمات وإقرار مقبولية دخول المهاجرين.

فرض القانون رفع ضريبة الراس عن المهاجرين اثناء دخولهم الى ثمان دولارات، وهو مبلغ مرتفع في حينه على المهاجرين الفقراء، وجعل ايضاً، ولأول مرة، التصرفات غير الأخلاقية والاجرامية او اعتناق

أنواع معينة من الأفكار المتطرفة من قبل المهاجرين بغضون خمسة سنوات من وصولهم الأراضي الأميركية عرضة للإبعاد. ووفقاً للقانون الجديد تم توسيع الفترة الزمنية لترحيل أولئك الذين يخالفون قوانين الهجرة او الذين يلجؤون الى دور رعاية الدولة من ثلاثة سنوات الى خمسة[٥٣].

٢- ويلسون ونقضه قانون الهجرة لعام ١٩٢١

مع كل القيود التي فرضتها القوانين السابقة المنظمة للهجرة الأجنبية الا ان جميعها اتخذ الإطار **"النوعي"** في تقييد الهجرة ولم يتعدى الى الإطار **"الكمي"** وتحديد اعداد المسموح بهم سنوياً للدخول الى الولايات المتحدة. لكن اسهمت عوامل عديدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في تغيير الناخبين، وممثليهم في الكونكرس، موقفهم من سياسة الهجرة الاجنبية، تأتي في مقدمتها رد الفعل الأميركية من الثورة البلشفية في روسيا التي عملت على زيادة الراديكالية المحلية من المهاجرين والأجانب المقيمين في الولايات الأميركية. بالإضافة الى ذلك سجلت الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في عام ١٩٢١ نسبة عاطلين عن العمل بلغت تقريباً ٢١% من القوة العاملة الأميركية، وهذا الامر بلا شك اثار قلق بعض الاميركيين وهم يتخيلون سيول المهاجرين تأخذ الوظائف من الجنود السابقين، الامر الذي تسبب بخلق هيستريا معادية للمهاجرين[٥٤].

العامل الأهم خلف تغيير الموقف من المهاجرين كان التخوف من الاعداد الضخمة التي ستهاجر من البلدان الاوربية التي حطمتها الحرب العالمية الأولى[٥٥]. كل هذا الدوافع أسهمت في دفع مجلس النواب الاميركي لإقرار لائحة الهجرة لعام ١٩٢٠، التي بين أشياء أخرى، اقترحت تعليق الهجرة لمدة أربعة عشر شهراً لجميع المهاجرين، بحجة إعطاء المشرعين الوقت الكافي لإعادة صياغة قوانين الهجرة وفقاً للمتغيرات المستحدثة، الا ان مجلس الشيوخ لم يقر اللائحة. وفي هذا الوقت، اقترح عضو مجلس الشيوخ الأميركي، ورئيس لجنة الهجرة والتجنس فيه، وليام ب. ديلكهام، تقديم خطة الحصة النسبية "Quota" وقادها بسرعة عبر مجلس الشيوخ. ووفقاً للائحة سيتم السماح بهجرة ٥% من كل دولة وفقا للأميركيين المولودين في الخارج حسب تعداد عام ١٩١٠. ووفقاً لهذا الامر تم تحديد حصة سنوية عليا للمهاجرين بلغت ستمائة ألف مهاجر[٥٦].

تم إقرار اللائحة بسهولة من قبل مجلس الشيوخ، وقبلها على مضض مجلس النواب، الا انه خفض النسبة السنوية الى ٣%، مخفضاً الحصة السنوية ب ٣٥٠,٠٠٠ مهاجر. وتم وضع استثناءات خاصة للمثقفين والفنانين وبعض المهن العلمية، وأطفال المواطنين الاميركيين تحت سن الثمان عشر عاماً[٥٧]. في اخر عمل له كرئيس عام ١٩٢١، قتل ويلسون اللائحة عند اشارته بنقض الاجراء، الا انه بعد ست وسبعون يوماً لاحقين، خلال الموسم الخاص بالكونكرس الجديد الذي دعا اليه الرئيس الجديد وارينك جي. هاردنك Warren G. Harding (١٩٢١-١٩٢٣)، أصبحت اللائحة قانوناً في شهر مايس ١٩٢١ [٥٨]، لتؤشر بداية مرحلة جديدة في سياسة الهجرة الأجنبية الأميركية بتحولها من التقييد **"النوعي"** الذي بدأ منذ سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر الى سياسية التقييد **"الكمي"** بتحديد اعداد المهاجرين السنوي لأول مرة، ولتضييق الباب الذهبية التي كانت مفتوحة امام جميع الأجانب منذ عهد المستعمرات وقيام الجمهورية.

الخاتمة واهم الاستنتاجات

توصل البحث للاستنتاجات التالية:

- باستثناء بعض الهنود الحمر، كان جميع الساكنون في الولايات المتحدة من أصول اجنبية، لذا لا غرابة عندما تعد الولايات المتحدة امة مهاجرين. وقد كانت أبواب الهجرة الأميركية منذ قيام الجمهورية مفتوحة امام جميع المهاجرين من كافة أراضي المعمورة، متشجعين بالفرص الاقتصادية الواسعة التي كانت تقدمها للمهاجرين بدت اميركا تغري الناس المتواضعين في البلدان الأخرى للهجرة اليها من العالم القديم.

- بسبب عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، بدأ الأميركيون عموماً بانتقاد سياسة عدم تقييد الهجرة التقليدية التي تبناها الإباء المؤسسيين. وكان العمال، ممثلين بنقاباتهم، أكثر المنتقدين لهذه السياسة والداعين الى تقييد الهجرة، بسبب تدفق مئات الالاف من العمال المهاجرين سنوياً الى سوق العمل الأميركي، وماله هذا الامر من تأثير على تخفيض أجور العمل واعاقة عمل منظمات العمل الأميركية.

- كان قانون عام ١٨٨٢ نقطة فاصلة في تاريخ سياسة الهجرة الأميركية، انه أشر النقطة التي بدأت بعدها الكونكرس بإصدار سلسلة من التشريعات فرضت بموجبها قيود جدية تدريجية على الهجرة والمهاجرين، والتي بحلول الحرب العالمية الأولى حددت سياسية الهجرة بثمان طرق مختلفة، وهي صنف المستثنين، ويشمل كل من العمال المتعاقدين، والاسيويين (باستثناء اليابانيين والفلبينيين)، ومرتكبي جرائم محددة، وصنف الأشخاص الذين فشلوا في ملاقاة معايير أخلاقية محددة، واشخاص مع امراض مختلفة واعاقة، وشديدي الفقر، وبعض المتطرفين والاميين.

- جاء أكثر من ٩٢% من المهاجرين الى الولايات المتحدة من أوربا. وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر فاقت اعداد المهاجرين من شمال ووسط وغرب أوربا بقية اعداد المهاجرين بشكل عمومي، الا انه بعد عام ١٨٩٦ فاق المهاجرين، والذين عرفوا بالمهاجرين الجدد، من جنوب وشرق أوربا، لاسيما من جنوب إيطاليا ومقاطعات النمسة والمجر وبولندا، التي كان غالبية مهاجريها من المزارعين والفقراء وذو امية مرتفعة، وقد شكل اليهود المجموعة الاوربية الثالثة التي هاجرت مؤخراً الى الولايات المتحدة، وهم ايضاً كانوا فقراء جداً وبالكاد متعلمين، وكانوا مختلفين جداً في مظهرهم وزيهم عن سهم الأميركان الأوائل. الذين احتشد غالبيتهم في عشوائيات، احياء فقيرة، في المدن الكبرى.

- عبر ويلسون اثناء تأليفه كتاب تاريخ الشعب الأميركي عام ١٩٠١-١٩٠٢ عما كان يجول في تفكير معاصريه من الاميركيين، عند انتقاده غالبية الهجرة التي كانت تشهدها الولايات من جنوب وشرق أوربا. ووجد ويلسون في موقف المدافع عن نفسه عند اثارة هذا الموضوع عند ترشيحه للرئاسة عام ١٩١٢. وقد استطاع ويلسون عبر خطبه ومناشدته المباشرة لممثلي العناصر الاثنية التي هاجمها في كتابه، ان يبرر الظروف التي كتب اثناءها المقاطع محل الجدل، وانه وعد في النهاية ازالتها من النسخ الغير مباعة.

- كان اختبار مصداقية ويلسون حول موقفه من سياسية تقييد الهجرة عندما اقر الكونكرس عام ١٩١٥ قانون خاص بالهجرة ينص، بين أشياء أخرى، على بند يفرض اختبار معرفة القراءة والكتابة شرطاً لدخول المهاجرين الى الولايات المتحدة، عندما نقض ويلسون هذا الاجراء مبيناً بان هذا القرار ابتعاد جذري عن السياسة التقليدية الأميركية القائمة على عدم تقييد الهجرة، وان هذا الاختبار قد ابتعد عن اختبارات الشخصية والكفاءة وفرض اختبارات التي تستثني وتمنع أولئك الذين يسعون للحصول على فرصة تعليم عن طريق المطالبة بان يكون لديهم تعليم مسبق شرطاً للدخول.

- تجاوز نقض ويلسون للائحة الهجرة لعام ١٩١٧ من قبل الكونكرس وإقرارها بقانون عبر التصويت عليها بأغلبية في كلا المجلسين، يكشف حجم المشاعر الاميركيين فيما يتعلق بتقييد الهجرة الأجنبية. وقد اقر القانون البند المتنازع عليه منذ أكثر من عقدين عندما اقر اختبار معرفة القراءة والكتابة، واقر لأول مرة ترحيل المهاجرين الذين يقومون بتصرفات غير أخلاقية او إجرامية او أي نوع من أنواع التطرف بغضون خمسة سنوات من وصولهم الأراضي الأجنبية.

- كانت جميع القيود التي شرعها الكونكرس منذ عام ١٨٧٥ وحتى عام ١٩٢١ هي قيود **"نوعية"**، بدليل ان اعداد المهاجرين في العقدين الاولين من القرن العشرين شهدت ارتفاعاً كبيراً وصل الى أربعة عشر مليوناً تقريباً. كما ان بند معرفة القراءة والكتابة محل النزاع والذي نقضه كل من كليفلند عام ١٨٩٧، وتافت ١٩١٣، وويلسون عام ١٩١٥ و١٩١٧، اثبت ليكون تأثيره قليل ايضاً. اذ، على سبيل المثال، بين أكثر من الثمانمائة ألف مهاجر الذين وفدوا الى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠-١٩٢١ فقط ١,٥% من اعداد جميع الذين تم استثنائهم وابعادهم على مختلف الارضيات التي اقرتها قوانين الهجرة البالغ عددهم أربعة عشر ألف مهاجر ، فقط ألف اربعمئة وخمسون شخص منهم تم ابعادهم بسبب اختبار معرفة القراءة والكتابة. وقد أفقد رفع معايير التعليم في دول جنوب وشرق أوربا لاحقاً هذا البند أهميته المستقبلية كأحد بنود تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة.

- كان للحرب العالمية الأولى ونتائجها أثرها على سياسية تقييد الهجرة الأجنبية من خلال اثارتها رهاب الأجانب بين المواطنين الأميركان، وتأثير الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ من اثارتها الرهاب الأحمر، فضلاً عن الازمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ والتي خلفت ٢١% عطلين عن العمل، في ضوء كل ذلك ارتعب الاميركيون وهم يتصورون سيل من المهاجرين يدخلون أراضيهم من البلدان التي حطمتها الحرب. كل هذه الأسباب مجتمعة، دفعت الكونكرس لأول مرة في تاريخه إقرار قانون يحدد بموجبه دخول ٣% سنوياً من المهاجرين حسب عن كل دولة هاجر منها الاميركان المولودين في الخارج حسب تعداد عام ١٩١٠، الذي على الرغم من نقض ويلسون له تم اقراره من سلفه الرئيس هاردنك في مايس ١٩٢١. ليدشن مرحلة جديدة من سياسة تقييد الهجرة الاجنبية، وليغلق بشكل جدي الأبواب المفتوحة على مصرعيها التي دعا اليها الإباء المؤسسين لتكون الولايات المتحدة ملجأ للمضطهدين وعامل مساعد في التعجيل في بناء أمتهم الواسعة.

هوامش البحث ومصادره

(١) Oscar T. Barck, Jr. And Nilsson M. Blake, Since ١٩٠٠: A History Of The United States In Our Times, Third Edition, New York, ١٩٥٩, P.٤.

(٢) Roger Daniels, Guarding the Golden Door: American Immigration Policy and Immigrants Since ١٨٨٢, New York, ٢٠٠٤, P.٥.

(٣) Barck and Blake, Op. Cit. p.٢.

(٤) Daniels, Op. Cit. p.٥.

(٥) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر, موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٣٥.

(٦) Harold C. Syrett, (Ed.), American Historical Documents, New York, ١٩٦٠, P.٤١٣.

(٧) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الثاني، دمشق، ١٩٦٠، ص ٢٠٦.

(٨) Syrett, Op. Cit. p. ٤١٤.

(٩) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(١٠) Barck and Blake, Op. Cit. p.١٢٨.

(١١) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(١٢) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(١٣) نقلا عن: ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(١٤) Barck and Blake, Op. Cit. pp.١٢٨-١٢٩.

(١٥) نسبة الى الشيخ الجمهوري هوريس اف. بيج (١٨٣٣-١٨٩٠). ينظر:

Kerry Abrams, **"Polygamy, Prostitution, and the Federalization of Immigration Law"**, Columbia Law Review, Vol. ١٠٥, No. ٣, (Apr., ٢٠٠٥), pp. ٦٤١-٧١٦.

(١٦) Daniels, Op. Cit. p.١٢.

(١٧) Ibid, P.١٦.

(١٨) استمرت القيود المفروضة على هجرة الصينيين حتى عام ١٩٤٣، عندما تحت ظروف خاصة، تم الغاء قوانين استثناء الصينين، او أي استثناء على أساس الأصل او اللون.

(١٩) Barck and Blake, Op. Cit. p.١٢٨.

(٢٠) لم تبدأ اعداد المواطنين الاميركيين من الأصل الصيني بالصعود النسبي حتى عام ١٩٤٠، عندما وصل عددهم في حينه الى ثمان وسبعون الفاً، وهو رقم قليل نسبياً اذا تمت مقارنته مع اعدادهم في إحصاء عام ١٨٨٠.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لقانون الهجرة لعام ١٨٨٢، ينظر:

http://immigrationtounitedstates.org/٥٨٤-immigration-act-of-١٨٨٢.html

(٢٢) Don Wolfensberger, Woodrow Wilson, Congress and Anti-Immigrant Sentiment in America, Woodrow Wilson International Center for Scholars, March ١٢, ٢٠٠٧, P٢.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لقانون الهجرة لعام ١٨٩١، ينظر:

http://immigrationtounitedstates.org/٥٨٥-immigration-act-of-١٨٩١.html

(٢٤) Daniels, Op. Cit. p.٢٨.

(٢٥) تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٢٦) Syrett, Op. Cit. p.٤١٣.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لقانون الهجرة لعام ١٩٠٧، ينظر:

http://immigrationtounitedstates.org/٥٨٧-immigration-act-of-١٩٠٧.html

(٢٨) Daniels, Op. Cit. p.٤٥.

(٢٩) Syrett, Op. Cit. p.٤١٤.

(٣٠) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٣١) وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤): الرئيس الثامن والعشرون الاميركي ١٩١٣-١٩٢١، اشتهر في انجازاته التشريعية ومثاليته العالية ومبادئه الاربعة عشر وانشائه لعصبة الامم الامر الذي اكسبه جائزة نوبل للسلام ١٩١٩. ابن وزير مشيخي ومن أصل أيرلندي-إسكتلندي. حصول على الدكتوراه عام ١٨٨٦، وأصبح رئيساً لجامعة برينستون ١٩٠٢، وحاكماً لولاية نيوجرسي ١٩١٠، فاز في الانتخابات الرئاسية عام ١٩١٢ عن الحزب الديمقراطي، ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩.

(٣٢) Woodrow Wilson, a history of the American people, (New York, ١٩٠٢), pp.٩٨-٩٩.

(٣٣) Arther S. Link, Wilson: the road to the white house, Princeton, ١٩٤٧, p.٣٨٧.

(٣٤) A News Report of An After Dinner Address in Elizabeth, New Jersey, March ١٨, ١٩١٢, in in Arthur S. Link, (Ed.), The Papers Of Woodrow Wilson, ٦٩ Volumes, Princeton, N.J., ١٩٦٦-١٩٩٤, **Vol.** ٢٤, PP.٢٦٠-٢٦١.

(٣٥) Wilson address, March ٢٤, ١٩١٢, in In Link, The Papers, Vol. ٢٤, PP.٢٦٠-٢٦١.

(٣٦) New York Times, May ١٨, ١٩١٢.

(٣٧) Wilson to Frederico Luongo, May ١٧, ١٩١٢, In Link, The Papers, Vol. ٢٤, PP.٤٠٤-٣٠٦.

(٣٨) A News Report, July ٢٢, ١٩١٢, In Link, The Papers, Vol. ٢٤, P.٥٦٤.

(٣٩) Wilson speech to New York editor, Sept. ٤, ١٩١٢, In Link, The Papers, Vol. ٢٥, PP.٩٤-٩٧.

(٤٠) A Campaign Address in Carnegie hall, Oct. ١٩, ١٩١٢, In Link, The Papers, Vol. ٢٥, PP.٤٤١-٤٥٠.

(٤١) Arther S. Link, Wilson: the road to the white house, Princeton, ١٩٤٧, pp.٣٨٥-٣٨٧.

(٤٢) Barck and Blake, Op. Cit. p.١٣٠.

(٤٣) Ray Stannard Baker, Woodrow Wilson Life and Letters, Vol. ٦, New York, ١٩٣٧, P.١٠٥.

(٤٤) Arthur S. Link, Wilson: The New Freedom, Princeton, ١٩٥٦, pp.٢٧٤-٧٥.

(٤٥) Wolfensberger, Op. Cit. p.١٠.

(٤٦) Ibid, P.١١.

(٤٧) Baker, Op. Cit. p.١٠٦.

(٤٨) Wolfensberger, Op. Cit. p.١١.

(٤٩) A Veto Message, In Link, The Papers, Vol. ٤١, PP.٥٢-٥٣.

(٥٠) Baker, Op. Cit. p.١٠٦.

(٥١) Daniels, Op. Cit. p.٤٦.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لقانون الهجرة لعام ١٩١٧، ينظر:

http://immigrationtounitedstates.org/٥٨٨-immigration-act-of-١٩١٧.html

(٥٣) Wolfensberger, Op. Cit. p.٤٧.

(٥٤) Daniels, Op. Cit. p.٤٩.

(٥٥) ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول النص الكامل للائحة الهجرة لعام ١٩٢١، ينظر:

http://immigrationtounitedstates.org/٥٨٩-immigration-act-of-١٩٢١.html

(٥٧) كان للقانون، بعد اقراه، تأثيراً ملحوظاً على عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، انخفض اعداد المهاجرين من اوربا في السنة التالية من نفاذ القانون الى (٣٠٩,٥٥٦) مهاجر خلال السنة المالية ١٩٢٠-١٩٢٢، وهو ربع عدد المهاجرين الداخلين الى الولايات المتحدة عام ١٩١٣. ينظر:

تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٥٨) عندما تم تجديد اللائحة مرة أخرى عام ١٩٢٤، تم تحديد حصة الدخول الى ٢% حسب اصل جنسية الدول التي جاء منها المواطنين الاميركان، من المولد الأجنبي، حسب التعداد السكاني لعام ١٨٩٠ استهدف هذا الامر تقليل نسب المهاجرين الأجانب من جنوب وشرق اوربا الذين لم يكونوا قد تفوقوا حينها بأعدادهم على بقية المهاجرين الاوربيين. ولم يتم إزالة هذه النسب بشكل كامل من قيود الهجرة الأجنبية الأميركية حتى عام ١٩٦٥. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Daniels, Op. Cit. p.٤٩.